



الأكاديمية العربية الدولية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية / تخصص اللغة العربية وآدابها

رقم الجلوس 7853016

معاني لغوية في الحديث الشريف

دراسة مقدمة لنيل درجة البكالوريوس في تخصص اللغة العربية

إعداد الطالبة:

صفاء عمر حاتم

للعام 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء:

إلى من غمراني بينبوع حنائهما وصدق دعواتهما، وكاموا لي الملهم والمشجع والدافع للعلم دائماً وأبداً "والديّ الحبيبين"

سندي وسكن روحي ورفيق دربي "زوجي"

نور عيني ورمز وجودي وامتداد أثري "أولادي"

إلى رعاة العلم وطلابه في الزمن الصعب، يا من احتويتم العقول حين نبذتها العنصرية والظلم ففتحتم لها أبواب العلم عن بعد.

إلى معلمي الناس الخير.....

أهدي هذه الرسالة، بآرك الله بكم.

شكر وتقدير:

لم يكن لهذا البحث أن يرى النور قبل هذا الوقت لولا أن وفقني الله جل جلاله لإكماله
وسدد خطاي، فأشكره وأسأله أن يعدني من الشاكرين

-ويطيب لي أن أخص بشكري الأساتذة في الأكاديمية العربية الدولية، الذين وجّهونا وكانوا
معنا رغم ظروفنا الخاصة فجزاهم الله عنا كل خير.

-والشكر موصولاً لمعاهد زاد المعالي التي أتاحت لنا فرصة إتمام الدراسة الجامعية وتحصيل
العلم، وكانوا معنا في كل الخطوات من البدايات للنهايات فلهم جزيل الشكر.

-ولكل من مدّ لنا يد العون والمساعدة على إنجاز هذه الرسالة فإلى كل هؤلاء جزيل الشكر
والامتنان

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على معاني لغوية في السنة النبوية كالبلاغة والإعجاز في الحديث النبوي الشريف، وتم طرح الموضوع وتناوله بشكل تأصيلي وعلمي ليغطي كل الجوانب من حيث الاستشهاد بالحديث في اللغة إلى استعراض نماذج ودراسات مفصلة لغوياً لباقة من الأحاديث النبوية الشريفة.

فهرس الموضوعات:

العنوان	الصفحة
الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة:
1-1 المقدمة العامة.....
1-2 أهداف الدراسة التفصيلية.....
1-3 أقوال السابقين والمعاصرين في الحديث الشريف وبلاغته.....
1-4 منهج الدراسة.....
الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة:
2-1 الاحتجاج بالحديث في النحو والاستدلال به.....
2-2 الاستشهاد بالحديث عند اللغويين.....
2-3 الاستشهاد بالحديث عند النحويين.....
2-4 الخلاف في الاحتجاج بالحديث النبوي.....
الفصل الثالث: الإطار التطبيقي للدراسة:
3-1 دراسة لغوية تطبيقية لأحاديث نبوية، فيها مسائل تفصيلية.....
3-2 خاتمة البحث.....
3-3 التوصيات والمقترحات.....

الفصل الأول:

الإطار المنهجي للدراسة:

1. المقدمة العامة:

سجدت الأفكار لآيتها، وحسرت العقول دون غايتها، ألفاظ يعمرها قلب متصل بجلال خالقه، ويصقلها لسان نزل عليه القرآن بحقائقه، فهي إن لم تكن من الوحي لكنها حادثة من سبيله. (1)

والقرآن العظيم هو المصدر الأول لـ(النحو العربي) و (الحديث النبوي) هو المصدر الثاني له، كما أنه في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم في البيان والفصاحة، وبهما ازدهار اللغة العربية إن خزانة الأدب تزخر بأسفار ثمينة لكنها لم ولن تزخر بمثل هذا السفر العظيم (الحديث النبوي).

ولا يشك أحدٌ ولا يرتاب، أن فصاحة النبي صلى الله عليه وسلم لا يضاهيها فصاحة، وأسلوبه في حديثه لا يقاربه أسلوب، فلقد مدت عليها الفصاحة رواقها، وشدت به البلاغة نطاقها.

صلى الله وسلم على النبي الأمي الذي أعطي جوامع الكلم.

وقد نالت اللغة العربية فخراً وجلالاً بكون القرآن الكريم ناطق بها وكلماته منزلة بتلك اللغة العظيمة.

كفى باللغة العربية جمالاً أن نطق بها جبريل وتكلم بها النبي الكريم صلى الله عليه وسلم.¹

¹ الرافعي

وإني في بحثي هذا أستعرض بعضاً من أقوال أولي العلم والنص في وصف بلاغة النبي والحديث الشريف، كما تطرقت شيئاً بسيطاً إلى الخلاف في الاستشهاد بالحديث عند النحويين واللغويين واختتمت البحث بل توجهه بياقة من الأحاديث النبوية واستعراض دراستها دراسة لغوية مفصلة من نحو وبلاغة ونحوه، راجين الله التوفيق وهو المستعان.

والله الموفق إلى كل خير

3. أهداف الدراسة التفصيلية:

- 1- ذكر بعض من أقوال السلف والخلف في بلاغة النبي صلى الله عليه وسلم والحديث الشريف.
- 2- بحث نقطة خلاف الاستشهاد بالحديث النبوي عند النحويين.
- 3- تقديم دراسات تفصيلية لنماذج من الأحاديث النبوية وتفصيل أوجه اللغة فيها من نحو أو صرف أو بلاغة أو إعجاز.

الحديث النبوي بين أقوال السلف والخلف:

1. من أقوال السلف (أم معبد): هذا وصف امرأة للرسول صلى الله عليه وسلم مر بها عابراً يستقي الماء واللبن وتعبير كلمات أم معبد من عجائب الاتصال البشري عندما قالت واصفة رسول الله وبلاغته: (ظاهر الوضوء، أبلج الوجه، حسن الخلق، لم تعبهُ ثُجْلَةٌ، ولم تزر به صلعة، وسيم قسيم، في عينيه دعج، وفي أشفاره وَطْفٌ، وفي صوته صحل، وفي عنقه سطم، أحور، أكحل، أزج، أقرن، شديد سواد الشعر، إذا صمت علاه الوقار، وإن تكلم علاه البهاء، أجل الناس وأبهاهم من بعيد، وأحسنه وأحلاه من قريب، حلو المنطق، فضل، لا نزر، ولا هذر، كأن منطقهُ خرزات نُظْمَن يتحدرن، ربعة، لا تقحمه عين من قصر، ولا تشنؤه من طول، عُصَن بين غصنين، فهو أنظر الثلاثة

منظراً وأحسنهم قدراً، وله رفقاء يحفون به، إذا قال استمعوا لقوله، وإذا أمر تبادروا إلى أمره، محفود محشود، لا عابس ولا مفند.

2- قول الجاحظ: في البيان والتبيين ج2/ص13

تبارى العلماء والبلغاء في وصف فصاحته وبلاغته صلى الله عليه وسلم ومن أفضل ما قيل في ذلك ما سجله يراع الجاحظ رائد البلاغة العربية وأستاذها؛ إذ يقول في كتابه البيان والتبيين: "وأنا ذاكرٌ بعد هذا فناً آخرَ من كلامه صلى الله عليه وسلم، وهو الكلام الذي قلّ عدد حروفه وكثر عدد معانيه، وجلّ عن الصنعة، ونزّه عن التكلف، وكان كما قال الله تبارك وتعالى: قل يا محمد: "وما أنا من المتكلفين" ص: 68، فكيف وقد عاب التشديق، وجانب أصحاب التعقيب، واستعمل المبسوط في موضع البسط، والمقصور في موضع القصر، وهجر الغريب الوحشي، ورغب عن الهجين الشوقي، فلم ينطق إلا عن ميراث حكمة، ولم يتكلم إلا بكلام قد حُفّ بالعصمة، وشيّد بالتأييد، ويُسّر بالتوفيق، وهو الكلام الذي ألقى الله عليه المحبة، وغشاه بالقبول، وجمع له بين المهابة والحلاوة، وبين حُسن الإفهام، وقلة عدد الكلام، مع استغنائه عن إعادته، وقلة حاجة السامع إلى معاودته، لم تسقط له كلمة، ولا زلت به قدم، ولا بارت له حجة، ولم يثم له خصم، ولا أفحمه خطيب، بل بيد الخُطب الطوال بالكلم القصار ولا يلتبس إسكات الخصم إلا بما يعرفه الخصم، ولا يحتج إلا بالصدق، ولا يطلب الفلج إلا بالحق، ولا يستعين بالخلافة، ولا يستعمل المواربة، ولا يهمز ولا يلمز، ولا يُبطيء ولا يعجل، ولا يُسهب ولا يُحصّر، ثم لم يسمع الناس بكلام قطّ أعمّ نفعاً، ولا أقصد لفظاً، ولا أعدل وزناً، ولا أجمل مذهباً، ولا أكرم مطلباً، ولا أحسن موقعاً، ولا أسهل مخرجاً، ولا أفصح معنى، ولا أبين في فحوى، من كلامه صلى الله عليه وسلم كثيراً

3- قول القاضي عياض: موقع صحيفة الخليج " وأما فصاحة اللسان وبلاغة القول فقد كان صلى الله عليه وسلم من ذلك بالمحل الأفضل، والموضع الذى لا يجهل سلاسة طبع، وبراعة منزع، وإيجاز مقطع، ونصاعة لفظ، وجزالة قول، وصحة معان، وقلة تكلف. أوتى جوامع الكلم، وخص ببدايع الحكم، وعلم ألسنة العرب، فكان يخاطب كل أمة منها بلسانها، ويحاورها بلغتها، ويبايرها في منزع بلاغتها، حتى كان كثير من أصحابه يسألونه في غير موطن عن شرح كلامه وتفسير قوله.

4- الرافي:

أما مصطفى صادق الرافعي إمام مدرسة الكتابة الإسلامية في القرن الرابع عشر الهجري، فيسبح في خضم نفحات حديث أنا أفصح العرب . . الحديث، ويقول: لو كان فيهم أي: في العرب أفصح منه لعارضوه به . ثم يستطرد قائلاً: كان مولده في بني هاشم، وأخواله في بني زهرة، ورضاعه في سعد بن بكر، ومنشؤه في قريش، ومتزوجه في بني أسد، ومهاجرته إلى بني عمرو: وهم الأوس والخزرج، لم يخرج عن هؤلاء في النشأة واللغة، ولقد كان في قريش وبني سعد وحدهم ما يقوم بالعرب جملة.

ويعضي مصطفى صادق الرافعي قائلاً: فكان صلى الله عليه وسلم يعلم كل ذلك على حقه - أي لغات العرب على اختلاف مواطنهم واشتراك اللغات وانفرادها بينهم - كأنما تكاشفه أوضاع اللغة بأسرارها، وتبادره بحقائقها، فيخاطب كل قوم بلحنهم وعلى مذهبهم، ثم لا يكون إلا أفصحهم خطاباً، وأسدهم لفظاً، وأبينهم عبارة، ولم يعرف ذلك لغيره من العرب.

5- عائشة رضي الله عنها:

إن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها تصف كلامه وبيانه قائلة: ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسرد كسر دكم هذا، ولكن كان يتكلم بكلام بين فصل، يحفظه من جلس إليه.

من أقوال الخلف:

1- واعتبر الدكتور زويمر، مستشرق كندي، أن محمداً أعظم القواد المسلمين، قائلاً في كتابه «الشرق وعاداته»: «إن محمداً كان ولا شك من أعظم القواد المسلمين الدينيين، ويصدق عليه القول أيضاً بأنه كان مصلحاً قديراً وبليغاً فصيحاً وجريئاً مغواراً، ومفكراً عظيماً، ولا يجوز أن ننسب إليه ما ينافي هذه الصفات، وهذا قرآنه الذي جاء به وتاريخه يشهدان بصحة هذا الادعاء.» (2)

2- أشار الدكتور شبرك النمساوي إلى أن «البشرية لتفتخر بانتساب رجل كمحمد إليها، إذ إنه رغم أميته، استطاع قبل بضعة عشر قرناً أن يأتي بتشريع، سنكون نحن الأوروبيين أسعد ما نكون، إذا توصلنا إلى قمته.» (3)

3- الكاتب السويسري «مونتيه» مستشرق حاصل على الدكتوراه في اللاهوت من جامعة باريس عام 1883م

«كان محمد كريم الأخلاق، حسن العشرة، عذب الحديث، صحيح الحكم، صادق اللفظ، وقد كانت الصفات الغالبة عليه هي صحة الحكم، وصراحة اللفظ، والافتناع التام بما يعمله ويقول» (4)

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة:

1. الاحتجاج بالحديث في النحو والاستدلال به

يرى كثيرٌ من الباحثين أنّ علوم اللّغة العربيّة وُجِدَت لخدمة القرآن الكريم، والسُّنّة النبويّة المطهّرة، ولهذا نجد العلماء - قديماً وحديثاً - قد عمدوا إلى ربط دراساتهم اللّغويّة بكتاب الله الخالد، وبكلام النّبّي صلّوات ربي وسلامه عليه.

ولئن كانت دراساتهم القرآنيّة النّحويّة - التي تزخر بها المكتبات - تبدو فيها جهودهم واضحة جليّة؛ فإنّ الأمر ليس كذلك فيما يتعلّق بالمباحث الحديثيّة اللّغويّة، وإن كانت هناك جهود مُبعثرة في مصنّفات المتأخّرين، لا سيّما في مجال الاحتجاج النّحويّ بالحديث النّبويّ، وهو مبحث قديم متجدّد تناوله الباحثون عبر قرونٍ بالدّراسة، والمناقشة، وكثرت فيه الجهود البحثية. وقبل بيان مذاهب العلماء في هذا المبحث، تجدر الإشارة إلى أمرين لا يغيبان عن عين الباحث في هذا الموضوع؛ وهما:

1- قلة الدّراسات التي ربطت بين البحوث اللّغويّة وحديث رسول الله

صلّى الله عليه وسلّم، مقارنة بالدّراسات القرآنيّة اللّغويّة.

2- كثيرٌ من النّحويين المتأخّرين الذين استشهدوا بالحديث النّبويّ في

1-(سيرة ابن هشام، زاد المعاد. الرحيق المختوم)

2-3 موقع المصري اليوم

4- موقع مع الحبيب

مؤلفاتهم، جمعوا بين ما يصحّ عن النبيّ عليه الصلّاة والسّلام وبين الضّعيف والموضوع الذي لا تجوز نسبته إليه.

أول من تطرّق لهذه القضية:

ظلّ النّحاة الأوائل من واضعي علم النّحو والمتأخّرين عنهم صامتين عن الخوض في حكم الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، حتى جاء ابن الضائع الإشبيلي، وتلميذه أبو حيّان الأندلسيّ، اللذان لفتا انتباه العلماء من بعدهما.

وإذا كان علماء اللّغة العربيّة قد جعلوا القرآن الكريم، وكلام العرب حُجّة في قواعدهم النّحويّة، والصّرفيّة، والبلاغيّة، فإنّ كثيرًا من اللّغويين - القدامى والمحدّثين - يرون أنّ حديث الرّسول صلّى الله عليه وسلّم هو الأصل الثّاني بعد القرآن الكريم، فليس هناك أحدٌ أفصح قولًا، وأبين كلامًا، وأعلى بلاغة من النبيّ عليه الصلّاة والسّلام، فقد وصف الجاحظ كلام الرّسول صلّى الله عليه وسلّم فقال: "هو الكلام الذي قلّ عدد حروفه، وكثُر عدد معانيه، وجلّ عن الصّنعَة، ونزّه عن التّكلّف، فكيف وقد عاب التّشديق، وجانب أهل التّععيد، واستعمل المبسوط في موضع البسط، والمقصور في موضع القصر...، ولم يتكلم إلا بكلام قد حُفّ بالعصمة، وشيّد بالتأييد، ويُسّر بالتوفيق، ثمّ لم يسمع الناس كلامًا قطّ أعمّ نفعًا، ولا أقصدَ لفظًا، ولا أعدل وزنًا، ولا أجمل مذهبًا، ولا أكرّم مطلبًا، ولا أحسن موقعًا، ولا أسهل مخرّجًا، ولا أفصح معنى، ولا أبين عن فحواه من كلامه عليه الصلّاة والسّلام".

التوجيه النبوي في الحديث الشريف:

علاقة التوجيه النحوي بالحديث الشريف علاقة قوية، حتى وُصِفَ مَنْ شَغَلَ نفسه بالحديث، وليس له حَظٌّ مِنَ العَرَبِيَّةِ بِأَنْكِرِ الأَوْصَافِ.

وقد عَمَدَ بعض الباحثين اللغويين إلى دراسة التوجيه النحوي للأدوات في اللغة العربية، وأثره في تحديد دلالة الحديث النبوي الشريف؛ ومن هذه الأدوات:

ثالثًا: (على).

وهي أداة - في اللغة - تكون حرفًا، واسمًا، وفعلاً؛ فالحرف على أحد عشر معنى، والاسم على معنى واحد، والفعل على أربعة معاني، إلا أن الغالب عليها هو الاستعلاء.

ومن دلالات (على) في الحديث النبوي: حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما قال: سمعتُ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: (بُني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأنَّ مُحَمَّدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم رمضان) متفق عليه.

قال أهل اللغة: إنَّ (على) في هذا الحديث الشريف بمعنى (الباء)، وقيل: إنَّها بمعنى (من)، فإذا كانت (على) بمعنى (الباء) - ومعنى الإلصاق لا يُفارق (الباء) - فالمعنى يكون: إنَّ الله بنى الإسلام ملصقًا بهذه الخمس. وإذا كانت (على) بمعنى (من) - والغالب على (من) ابتداء الغاية - فيكون المعنى: ابتداء بناء الإسلام كان بهذه الخمس، فأصول البناء هي هذه الخمس، أمَّا بقيَّة الواجبات فهي مكملات، و متممات لهذا البناء.

رابعًا: (اللام).

فَرَّقَ النُّحَاةُ بَيْنَ (اللام) المكسورة العاملة، و(اللام) المفتوحة غير العاملة،
وقسَّموا (اللام) المكسورة العاملة إلى: (اللام) الجارّة، والنّاصبة، والجازمة.
و(اللام) الجارّة لها معانٍ عدّة؛ منها: أن تكون بمعنى (إلى)، وتكون بمعنى
التّعليل، وتكون بمعنى (من أجل).

وَمِنْ دَلَالَتِهَا اللُّغَوِيَّةِ فِي الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ: مَا جَاءَ فِي حَدِيثِ أَمِيرِ
المؤمنين عمر بن الخطّاب رضي الله عنه قال: سمعتُ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ يَقُولُ: إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ
هَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هَجْرَتُهُ لِدُنْيَا
يَصِيبُهَا، أَوْ امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا، فَهَجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ (متفق عليه).
قال أهل اللُّغة: (اللام) في (لِدُنْيَا) هي للتّعليل، وقيل: بمعنى (إلى)، فإذا
كانت (اللام) بمعنى (إلى) فيكون المعنى: أنَّ انتهاء غايته من الهجرة هو
إصابة الدُّنيا، فستنتهي غايته إليها، إذا قدَّر الله له ذلك.
أَمَّا إِذَا كَانَتْ (اللام) بِمَعْنَى التّعليل؛ أَي: (مِنْ أَجْلِ) فَسَيَكُونُ الْمَعْنَى: إِنَّهُ لَمْ
يَهَاجِرْ لِيُصِيبِ الدُّنْيَا فَحَسَبَ؛ بَلْ لَغَرَضٍ آخَرَ.
وَمِنْ التّوْجِيهِ النَّحْوِيِّ لِلأَدْوَاتِ الْوَارِدَةِ فِي لُغَةِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ:
خَامِسًا: (مِنْ).

وهي أداة لها معانٍ عدّة - أوصلها بعض اللُّغويين إلى سبعة عشر معنى -
لكنَّ المعنى الغالب عليها هو أن تكون لابتداء الغاية، ومِنْ معانيها المشهورة
أن تكون للتّبعض.

ومثالها في الحديث النبويّ حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم) : من حُسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه (حديثٌ حسنٌ رواه الترمذي وغيره).

قال أهل اللّغة: (من) الواردة في هذا الحديث الشّريف إنّما هي للتّبعية، وقيل: هي لا ابتداء الغاية، فإذا كانت للتّبعية يكون المعنى: إنّ ترك ما لا يعني ليس هو كلّ حُسن الإسلام، وجميع حُسن الإسلام: ترك ما لا يعني، وفعل ما يعني، وهذا معنى حسن.

وإذا كانت لا ابتداء الغاية الزمانيّة، فإنّ حُسن إسلام المرء يبدأ بوقت تركه ما لا يعنيه؛ لأنّه إذا ترك ما لا يعنيه فإنّه سينشغل بما يعنيه، وبهذا يبدأ حُسن إسلامه.

مذاهبهم في الاحتجاج بالحديث:

إنّ الباحث الذي يسبر أغوار قضية احتجاج النّحاة بالحديث الشّريف، يجد أنّ علماء العربيّة قد انقسموا في مسألة الاحتجاج بالحديث على ثلاثة مذاهب؛ هي:

الأول: مذهب المانعين مطلقاً: وعلى رأسهم أبو الحسن بن الضائع الإشبيلي، وتلميذه أبو حيان الأندلسي -على خلاف بين الباحثين المتأخّرين -؛ وذلك لأنّ النّحاة الأوائل من المصّرّين "البصرة والكوفة" لم يحتجّوا بشيء منه، وأنّ الرّواة جوّزوا النّقل بالمعنى، وأنّ كثيراً من رواة الحديث كانوا غير عرب بالطبع، فوقع اللّحن في نقلهم.

الثاني: مذهب المجوزين مطلقاً: وعلى رأسهم ابن مالك، ورضي الدين الإستراباذي، وابن هشام الأنصاري، والبدر الدماميني، والأشموني، والبغداديين، وغيرهم كثير.

الثالث: مذهب المتوسّطين: اتّخذ أصحاب هذا المذهب لأنفسهم موقفاً وسطاً بين المانعين والمجوزين، وقد تزعم هذا المذهب الإمام أبو إسحاق الشاطبي، الذي قسّم الأحاديث الشريفة على قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه من دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد من أهل اللسان، وقسم عُرفَ اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص؛ كالأحاديث التي قُصِدَ بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم، مثل: كتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حُجر، فهذا يصحُّ الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي، وهكذا يفرّق الشاطبي بين ما اعتنى الرواة بألفاظه وما رُوي بالمعنى، فهو لا يطرح الأحاديث جملة، كما لا يقبلها جملة، بل يفرّق بينها.

وقد استثمر رأي الشاطبي هذا من الباحثين الشيخ محمد الخضر حسين بعد جولات له مع المانعين والمجوزين، وارتأى أن يُستشهد بستة أنواع من الأحاديث، ويمتنع نوعٌ، ويُختلف في نوعين، ثم قرّر مجّمع اللّغة العربيّة بالقاهرة - بعد مناقشته للمسألة وإفادته ممّا قدّمه الشيخ محمد الخضر حسين -

جواز الاحتجاج ببعض الأحاديث في أحوال خاصّة؛ وهي:

1- لا يُحتجّ في العربيّة بحديث لا يوجد في الكتب المدوّنة في الصّدر الأوّل، كالكتب الصّحاح السنّة فما قبلها.

2- يُحتجّ بالحديث المدوّن في هذه الكتب الآنفه الذّكر على الوجه الآتي:

أ- الأحاديث المتواترة المشهورة.

- ب- الأحاديث التي تُستعمل ألفاظها في العبادات.
- ج- الأحاديث التي تعدُّ من جوامع الكلم.
- د- كتب النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
- هـ- الأحاديث المروية لبيان أنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يُخاطب كلَّ قوم بلغتهم.

و- الأحاديث التي عُرف من حال رواتها أنهم لا يُجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل: القاسم بن محمّد، ورجاء بن حيوة، وابن سيرين.

ز- الأحاديث المروية من طرق متعدّدة وألفاظها واحدة.

وكان لهذا القرار صداه، فقد تتابعت جهود المحدثين على تأييد الاحتجاج بالحديث النبويّ، وجعله مصدرًا من مصادر الاستشهاد، وأساسًا واجب الاعتماد عليه في الدّراسات اللّغوية والنّحوية - على قلّتها - كما أشرت سابقا.

هل رفض النّحاة القدامى الاحتجاج بالحديث حقًّا؟

يرى بعض الباحثين المتأخّرين أنّ من نسب إلى الأقدمين رفض الاستشهاد بالحديث كان واهمًا، كما أنّهم - أعني: الباحثين المتأخّرين - يحمّلون ابن الضّائع وأبا حيّان تبعه شيوع هذه القضيّة الخاطئة، فهما أوّل من روج لها ونادى بها، وعنهما أخذها من جاؤا بعدهما، يعيدون الكلام نفسه ويكرّرونه من دون تمحيص.

ومن استشهد بالحديث النبوي من النّحاة: أبو عمرو بن العلاء، والخليل، وسيبويه، والفراء، والمبرد، والزّجاجي، وأبو عليّ الفارسي، وابن جني، والزّحشري، وأبو البركات الأنباري، وغيرهم كثير، بل إنّ ابن الضّائع وأبا

حيان استشهدا بالحديث النبوي الشريف في كتبهما؛ قال ابن الطيب الفاسي: "بل رأيت الاستشهاد بالحديث في كلام أبي حيان نفسه مرّات، ولا سيّما في مسائل الصّرف."

وذهب إلى هذا الرّأي كذلك: الباحثة خديجة الحديثي؛ إذ قالت: "وعلى هذا، فإنني أستطيع أن أخالف الباحثين جميعاً - قدماء ومُحدّثين - فيما ذهبوا إليه من أنّ أبا حيان كان يمنع الاحتجاج بالحديث مطلقاً؛ لأنّه قد ثبت لي أنّه لا يرّد على ابن مالك ولا على غيره ممّن احتجّوا بالحديث إن كان الحديث ممّا صحّ عنده وقبّله...، وقد يحتج هو بأحاديث يبني عليها آراء أو استعمالات لم يسبق أن قال بها أحدٌ قبله."

دور بعض الشّبّهات والتساؤلات حول قضية الاحتجاج بالحديث النبويّ في المسائل النّحويّة؛ ولذا فإننا سنبسّط القول بشأنها، وردود أهل الشّأن عليها، ويمكننا ابتداءً حصر هذه الشّبّهات - إجمالاً - في ثلاث دعاوى:

الأولى: دعوى رواية الحديث بالمعنى.

الثانية: دعوى اللّحن والخطأ في الحديث.

الثالثة: دعوى تدوين الحديث بعد فساد اللّغة.

وقد دار النّقاش بين أهل الاختصاص من المانعين والمجيزين لهذه الدّعاوى على النّحو الآتي:

أوّلاً: دعوى رواية الحديث بالمعنى: زعم بعض النّحاة أنّ رواة الحديث النبويّ كانوا يتساهلون في الألفاظ النبوية وينقلونها بالمعنى، وقد ردّ العلماء على ذلك بما يأتي:

أ- أن كثيراً من علماء الصَّحابة والتَّابعين رضوان الله عليهم ذهبوا إلى عدم جواز رواية الحديث بالمعنى، وفي مقدِّمتهم عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، فإنَّه كان لا يسمَحُ بتقديم كلمةٍ على كلمةٍ في حديث رسول الله صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم، وقد ذكر علماء الحديث أنَّه روى أكثر من ألفين وستمئة حديث، فمذهبه رواية الحديث باللفظ، وكذلك كان بعض علماء التَّابعين؛ لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، فالإمام مالك رحمه الله كان يتحقَّق من الباء، والتَّاء، والثَّاء في حديث رسول الله صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم.

ب- ورود الحديث الواحد في ألفاظٍ مختلفة قد يكون سببه أن النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم كان يُعيد الكلام ثلاثاً لقصْد البيان وإزالة الإبهام، فقد روى البخاريُّ عن أنس رضي الله عنه: "أنَّ الرسول صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم كان إذا تكلم بكلمةٍ أعادها ثلاثاً حتى تُفهم عنه."

ج- بعض الصَّحابة والتَّابعين أجازوا رواية الحديث بإبدال كلمةٍ بأخرى عند الضَّرورة، ومع ذلك فقد وضعوا في ذلك ضوابط محكمة دقيقة، فالإمام الشَّافعي رحمه الله أجاز للمحدِّث أن يأتي بالمعنى دون اللفظ إذا كان عالماً بلغات العرب، ووجوه خطابها، بصيراً بالمعاني والفقهِ، عالماً بما يُجِيلُ المعنى، وما لا يجيله، فإنَّه إذا كان بهذه الصِّفة جاز له نقل اللفظ، فإنَّه يحترز بالفهم عن تغيير المعاني وإزالة أحكامها، ومن لم يكن بهذه الصِّفة كان أداء اللفظ لازماً، والعدول عن هيئة ما يسمعه عليه محظوراً.

ومن أبرز العلماء الذين ردُّوا رواية الحديث بالمعنى: البدر الدماميني؛ فقال في شرح التسهيل ردًّا على أبي حيَّان، ومدافعاً عن ابن مالك: "قد أكثر المصنِّف من الاستدلال بالأحاديث النَّبويَّة، وشنَّع أبو حيَّان عليه...، وقد أجريت

ذلك لبعض مشايخنا، فَصَوَّبَ رأيَ ابنِ مالك فيما فعله، بناءً على أن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب، إنّما المطلوب غلبة الظنّ الذي هو مناط الأحكام الشرعيّة... ، ثمّ إنّ الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنّما هو فيما لم يُدَوَّن، وأما ما دُوِّنَ وحصل في بطون الكتب فلا يجوز التّبديل من ألفاظه من غير خلاف بينهم، قال ابن الصلاح بعد أن ذكر اختلافهم في نقل الحديث بالمعنى: إنّ هذا الخلاف لا نراه جارياً، ولا أجراه الناس - فيما نعلم - فيما تضمنته الكتب، فليس لأحدٍ أن يغيّر لفظ شيءٍ من كتابٍ مُصنّفٍ، ويثبت لفظاً آخر."

ثانياً: دعوى اللّحن والخطأ: ذهب بعض النُّحاة إلى أنّ من الأسباب التي تدفعهم إلى عدم الاحتجاج بالحديث الشّريف في المسائل النّحويّة وقوع الخطأ واللّحن فيه، وأنّ معظم رُواته من الأعاجم، وقد ردّ علماء اللّغة على هذه الدّعوى بأنّ ذلك ينبغي ألا يكون مانعاً للاحتجاج النّحويّ بالحديث النبويّ للأُمور الآتية:

أ- لقد بذل العلماء المسلمون جهوداً عظيمة في سبيل حفظ الحديث الشّريف، وبحثوا فيما يتعلّق به روايةً ودرايةً، وخطّوا خطواتٍ جليّةً كفلت سلامة السُّنّة من العبث، ولعلّ من أهمّها التزام الإسناد، ودراسة حياة الرّواة وتاريخهم، وهكذا نشأ علم الجرح والتّعديل، الذي وضع أسسه كبار الصّحابة والتّابعين، وألّفت في الرّواة مصنّفات ضخمة، حتى إنّ لم يعد يختلط الكدّابون والضعفاء بالعدول الثّقات، وأصبح من السّهل جدّاً أن يميّزوا الخبيث من الطّيب في كلّ عصر، فقدموا للحضارة الإنسانيّة أعظم إنتاج في هذا المضمار، يفخر به المسلمون أبد الدهر.

ب- القول بأن أكثر رواة الحديث كانوا غير عرب، لا ينهض حجة لرفض الاحتجاج بحديث النبي صلى الله عليه وسلم في المسائل النحوية، وذلك لأن ما وقع من لحن أو خطأ أو تصحيف في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قليل نادر، بيّنه علماء الحديث فيما صنّفوا من مؤلفات، كما أنّ اللّغة العربيّة ملكٌ لمن يتعلّمها فيتقنها، فإنّ أتقنها فليس هناك فرق بينه وبين العربيّ سوى النسب، والنسب لا أثر له في اللسان، كذلك فإنّ هؤلاء المسلمين الأعاجم من رواة الحديث كانوا أمراء المؤمنين في الحديث، وقد وُصِفُوا بالضبط والدقّة، وحملوا الحديث على أكمل وجه، وأدّوه كما حملوه، مثل: الإمام البخاريّ رحمه الله وغيره.

ثالثاً: دعوى تدوين الحديث بعد فساد اللّغة: زعم بعض النحاة أنّ الحديث النبويّ لا يُحتجّ به لتدوينه بعد فساد اللّغة، وقد ردّ العلماء على ذلك بما يأتي:

أ- لقد بُدئ بتدوين الحديث النبويّ الشريف في عهد النبيّ صلى الله عليه وسلم، فقد روى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "ما من أصحاب النبيّ صلى الله عليه وسلم أحدٌ أكثر حديثاً منّي؛ إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنّه كان يكتب ولا أكتب."

ب- ثم جاء عهد الصحابة رضوان الله عليهم فقام بعض العلماء من التابعين بتدوين حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، أخذاً من أحد الصحابة مباشرة، فهذا همام بن منبه أحد أعلام التابعين يلقي أبا هريرة رضي الله عنه، ويكتب عنه كثيراً من حديث النبيّ صلى الله عليه وسلم ويجمعه في صحيفة يطلق عليها اسم (الصّحيفة الصّحيحة)، وقد نقلها الإمام أحمد بتمامها في

مسنده، كما نقل الإمام البخاريّ عددًا كثيرًا من أحاديثها في أبواب شتى، وهذه الصّحيفة حُجّة قاطعة على أنّ الحديث الشّريف دُوّنَ في عصر مبكّر.

ج- ثم كان عصر التابعين فشاخ تدوين الحديث وكتابته، فهذا الحسن البصريّ يقول: "إنّ لنا كتبًا كنّا نتعاهدها"، وأمّا التدوين الرّسميّ للحديث فقد بدأ في عهد عمر بن عبد العزيز رحمه الله؛ إذ كتب إلى عامله على المدينة النبويّة أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم يقول: "اكتب إليّ بما ثبت عندك من حديث الرّسول صلّى الله عليه وسلّم، فإنّي خشيت دَرَسَ العلم وذهابه." فهذه مجمل الرّدود والمناقشات بإيجاز بين المانعين للاحتجاج بالحديث النبويّ في اللّغة والمجيزين لذلك.

وبناءً على ذلك؛ فإنّ المنهج الصّحيح - كما أثبتته علماء السّلف والخلف - أنّ الحديث النبويّ هو الأصل الثّاني بعد القرآن الكريم في تقعيد القواعد النّحويّة، والصّرفيّة.

الفصل الثالث: الإطار التطبيقي للدراسة:

دراسة لغوية تطبيقية لأحاديث نبوية، فيها مسائل تفصيلية

ويستفاد من ضرب الأمثال في الأحاديث النبوية أمور كثيرة: منها: التذكير والوعظ والحثّ والزجر، ولاعتبار وتفخيم الأمر، أو تحقيره. وعندما عرض الباحثون الأمثال النبوية الواردة في الأحاديث الصحيحة على مائدة البحث اللغوي، خلصوا إلى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد استخدم أدوات توضيحية عدّة في أسلوب عرض المثل النبوي، ومن ذلك:

1. الاستعانة بالأصابع: في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (بعثت أنا والساعة - كهذه أو من هذه، أو كهاتين)، وقرن بين

السبابة والوسطى، وفي حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه من قوله صلى الله عليه وسلم: (المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً _ وشبك أصبعه_) متفق عليه.

2. الاستعانة بالرسم التوضيحي: ففي حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: خطّ النبي صلى الله عليه وسلم خطاً مربعاً، وخطّ خطاً في الوسط خارجاً منه، وخطّ خططاً صغيراً إلى هذا الذي في الوسط من جانبه الذي في الوسط وقال: (هذا الإنسان وهذا أجله محيط به، وهذا الذي هو خارج أمله، وهذه الخطط الصغار الأعراس، فإن أخطأه هذا نمشه هذا) رواه البخاري.

وفي رواية أخرى في حديث ابن حابر رضي الله عنهما: خطّ الرسول صلى الله عليه وسلم خطاً، وخطّ خطين عن يمينه، وخطّين عن يساره، ثم وضع يده في الخط الأوسط: فقال: (هذا سبيل الله)، ثم تلا هذه الآية (وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ۚ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) الانعام (153) .

3. الاستعانة بالأدوات التوضيحية من البيئة المحيطة: ففي حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: غرز النبي صلى الله عليه وسلم بين يديه غرزاً، ثم غرز إلى جنبه آخر، ثم غرز الثالث فأبعده ثم قال: (هل تدرّون ما هذا؟ قالوا: الله ورسوله أعلم قال: هذا الغنسان وهذا أجله وهذا أمله يتعاطى الأمل والأجل يختلجه دون ذلك) رواه أحمد بإسناد صحيح.

ثانياً: عرّف أهل اللغة (المثّل) بأنّه: الشّيء الذي يُضرب لشيءٍ مثلاً، فيُجعل مثله، أو هو: الصّفة، والتّمثيل، والخبر، والعبرة، والمقدار. وأمّا في الاصطلاح فقد تبايت التعريفات؛ ومنها: (المثّل): جملة من القول مقتطفة من كلام، أو مرسلّة بذاتها، تُنقل ممّن وردت فيه إلى مشابّه دون تغيير، وقيل: هو قولٌ سائرٌ يُشَبَّه فيه حالُ الثّاني بالأوّل، والأصل فيه التّشبيه.

والنّاظر بعين الفاحص يجد أنّ المكتبة العربيّة تزخر بالمؤلّفات التي تناولت الأمثال عمومًا، بداية من الأمثال القرآنيّة والأمثال القديمة والعاميّة، لكنّ الأمر لم يكن كذلك بالنّسبة للأمثال النّبويّة؛ فما كُتِب حولها كان شحيحًا، وهذا الشُّحُّ خلا من التّبويب، والمقارنة، والدّراسة اللّغويّة المعتمّقة.

ولعلّ من المناسب في هذا السّياق الإشارة - في عَجالة - إلى أبرز الجهود لجمع الأمثال النّبويّة، بداية بإفراد فصل خاصّ بها، كما فعل الإمام محمّد بن عيسى بن سورة بن الضّحّاك التّرمذيّ صاحب السّنن، حين جمع أربعة عشر مثالًا نبيّيًا، ثمّ جاء محمّد بن عليّ بن الحسن الحكيم التّرمذيّ الذي جمع سبعة وعشرين منها، وكان أبو عبيد القاسم بن سلام قد أورد ثلاثين مثالًا نبيّيًا في كتابه (الأمثال)، أمّا أحمد بن محمّد بن أحمد الميدانيّ النّيسابوريّ فقد أفرد بابًا لهذه الأمثال النّبويّة، فجمع ثمانية وخمسين منها، ثمّ عبد الرّحمن بن أبي بكر بن محمّد الخضيريّ السّيوطيّ الذي جمع اثنين وأربعين مثالًا.

وفي عصرنا الحديث كانت هناك بعض الدراسات اللغوية القليلة التي تناولت الأحاديث النبوية الصحيحة، بله الأمثال النبوية.

وفي بحث مختص بدراسة الأمثال النبوية الواردة في صحيح البخاري دراسة لغوية دلالية؛ وجد البحث أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتمثل كلام من قبله، وأن جزءاً كبيراً من الأحاديث النبوية الواردة في صحيح البخاري من قبيل "المثل القياسي"، أو التصويري؛ وهو سرد وصفي، أو قصصي، أو صورة بيانية لتوضيح فكرة ما عن طريق التشبيه، والتمثيل، لتقريب المعقول من المحسوس، أو أحد المحسوسين من الآخر، ويسميه البلاغيون: التمثيل المركب.

ثالثاً: لا يزال حديثنا موصولاً عن المقاصد الأسلوبية التي استخرجها اللغويون في لغة الحديث النبوي الشريف؛ ومن ذلك:
سادساً: الاستدراج:

الاستدراج: استفعال من درج، وأصلها ترتيب شيء فوق شيء، ومنه: درج البناء ودرجه، بالثقل، مراتب بعضها فوق بعض، واستدرج فلان فلاناً؛ أي: أدناه منه على التدرج، ورؤي عن أبي الهيثم: امتنع فلان من كذا وكذا، حتى أتاه فلان فاستدرجه؛ أي: خدعه؛ حتى حمّله على أن درج في ذلك، ومنه قوله تعالى { وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ } {الأعراف: 182}، وقوله { فَذَرْنِي وَمَنْ يُكَذِّبُ بِهَذَا الْحَدِيثِ سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ } {القلم: 44}.

وعلى ذا، فالاستدراج: انتقال بالمستدرج من أمرٍ إلى أمرٍ آخر، أو من حُجَّةٍ إلى حُجَّةٍ أخرى، أو من حالٍ إلى حالٍ بطريقةٍ من طرق الكلام، بحيث لا يشعر أو يعلم المستدرج، والقصد من الاستدراج إقامة الحُجَّة على المستدرج وإلزامه بها؛ سواءً بحقٍّ أو بباطلٍ، وهو في الاستفهام: إلقاء المسؤل إلى جواب يكون حُجَّةً عليه، ولم يستعمله رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا في حقٍّ، وورد ذلك في حديثه صلى الله عليه وسلم إلى اليهود في شأن الشاة المسمومة التي أهدوها إليه؛ رغبةً في قتله صلى الله عليه وسلم، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: إني سائلكم عن شيءٍ، فهل أنتم صادقي عنه؟ (، فقالوا: نعم، قال لهم النبي صلى الله عليه وسلم): مَنْ أبوكم؟ (، قالوا: فلان، فقال): كذبتُم، بل أبوكم فلان (، قالوا: صدقت، قال): فهل أنتم صادقي عن شيءٍ إن سألت عنه؟ (، فقالوا: نعم يا أبا القاسم، وإن كذبنا، عرفت كذبنا كما عرفتُه في أبينا، فقال لهم): مَنْ أهل النار؟ (، قالوا: نكون فيها يسيراً، ثم تخلفونا فيها، فقال النبي صلى الله عليه وسلم): اخسؤوا فيها، والله لا نخلفكم فيها أبداً (، ثم قال): هل أنتم صادقي عن شيءٍ إن سألتكم عنه؟ (، قالوا: نعم يا أبا القاسم، قال): هل جعلتم في هذه الشاة سُمَّاً؟ (، قالوا: نعم، قال): ما حملكم على ذلك؟ (، قالوا: إن كنت كاذباً نستريح، وإن كنت نبياً لم يضرَّك" رواه البخاري.

وفي حديثه إلى أعرابي جاء مُنكراً ولده؛ لأنه ولدٌ أسود، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم): هل لك من إبل؟ (، قال: نعم، قال): ما

ألوأناها؟ (، قال: حُمر، قال): فهل فيها من أوزق؟ (، قال: نعم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم): فأنتي هو؟ (، قال: لعلَّه يا رسول الله يكون نزعُه عِرْق له، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم): وهذا لعلَّه يكون نزعُه عِرْق له (رواه البخاري).

فالرَّسول صلى الله عليه وسلم يعلم مَنْ هم اليهود خداعًا ومكرًا وكذبًا، وقد أعلمه الله عز وجل بأنَّ الشاة مسمومة، فأخبر صحابته بذلك، وكان يُمكنه أن يسأل اليهود منذ البدء: هل جعلتم في هذه الشاة سُمًّا؟ لكنَّه عمَد إلى استدراجهم بهذه الاستفهامات المتتالية؛ ليُلجئهم في النَّهاية إلى الإقرار؛ لِمَا يعلم من مُعاندهم، فسألهم عن أبيهم فكذبوا، فأخبرهم مَنْ يكون، فأقروا له بالصدِّق، ثم سألهم عن أهل النَّار فكذبوا، فأخبرهم، فلم يَنقضوا قوله، بل سكتوا إقرارًا منهم بصِدِّقه؛ ولذا لَمَّا سألهم مُستدرجًا إيَّاهم في الثالثة): هل جعلتم في هذه الشاة سُمًّا؟ (، اعترفوا بفعْلَتهم، ولو أنه صلى الله عليه وسلم عمَد بالاختيار إلى الأسلوب المفترض، فسألهم عن الشاة أوَّل ما سأل، لكذبوا كما كذبوا أوَّل مرة، ولكنَّه أراد أن يُلزمهم بالصدِّق؛ ولذا تدرَّج معهم من سؤال إلى سؤال، مُرتقيًا في التضييق عليهم وإلجائهم إلى الصدق؛ إقامةً للحُجَّة عليهم في أمر الشاة المسمومة، وإظهارًا لسوء طويَّتهم وحُبثهم ومكرهم، وهذا هو الأسلوب الأمثل في خطاب اليهود، وهو أسلوب قرآني حكاه القرآن الكريم عن إبراهيم عليه السَّلام حين دعا قومه إلى الإيمان، فتدرَّج بالنظر في الكواكب والقمر والشمس، مُحتجًا عليهم بأفول الكوكب والقمر والشمس، فاستدرجهم

رُويَدًا رُويَدًا إلى بَطْلانِ كُونِهَا آلهَةً تُعْبَدُ؛ إِنْزَامًا لَهُمْ بِبَطْلانِ كُونِ
أَصْنامِهِمْ آلهَةً فِي آيَاتِ سُورَةِ الْأَنْعَامِ.

وَكَذَلِكَ كَانَتْ بِلَاغَتُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ الْأَعْرَابِيِّ، فَهَلْ هُنَاكَ
أَعْرَابِيٌّ يَعِيشُ فِي الصَّحْرَاءِ يَسْتَعِينُ عَنِ الْإِبْلِ؟ وَكَانَ يُمَكِّنُهُ صَلَّى اللهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُجِيبَ عَلَى الْأَعْرَابِيِّ بِقَوْلِهِ: "لَعَلَّ هَذَا الْغُلَامُ نَزَعَهُ عِرْقُ
إِلَى جَدِّ مِنْ جَدُودِهِ"، لَكِنَّ الرَّجُلَ رُبَّمَا فَهَمَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ مَجْرَدُ تَعْقِيبِ
عَلَى مَا ذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ مَجْرَدُ تَطْيِيبِ لِنَفْسِ الرَّجُلِ،
وَحَتْمًا لَمْ يَكُنْ لِيَشْفِي مَا بِنَفْسِهِ مِنْ ثَوْرَةٍ وَشَكِّ وَالْمِ، وَإِلَّا لَمَّا جَاءَ إِلَى
النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَشْكُو إِلَيْهِ امْرَأَتَهُ وَيَسْتَفْتِيهِ.

وَلَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ طَبِيبًا بِنَفْسِهِ أَصْحَابَهُ، خَبِيرًا بِمَا
يَصْلِحُ أَدْوَاءَهُمْ، اسْتَدْرَجَ الْأَعْرَابِيَّ إِلَى الْحَجَّةِ الْمَلْزُومَةِ بِاسْتِنطاقِهِ هُوَ بِمَا
فِيهِ شِفَاءُ نَفْسِهِ، وَكُلُّ مَا فَعَلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ تَدَرَّجَ مَعَهُ
مِنْ سَوَالٍ إِلَى سَوَالٍ، فَهَمَّهَا الرَّجُلُ جَمِيعًا عَلَى أَنَّهَا أَسْئَلَةٌ حَقِيقِيَّةٌ،
وَهِيَ كَذَلِكَ، وَلَكِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ابْتَغَى مِنْهَا فِي النَّهْيَةِ
اسْتَدْرَاجَ الْأَعْرَابِيِّ إِلَى مَا يَشْفِي صَدْرَهُ، سَأَلَهُ عَنِ الْإِبْلِ): هَلْ عِنْدَهُ
مِنْهَا شَيْءٌ؟(، فَأَجَابَ الرَّجُلُ: نَعَمْ، فَسَأَلَهُ عَنِ أَلْوَانِهَا، فَقَالَ: حُمْرٌ،
فَسَأَلَهُ عَمَّا إِذَا كَانَ فِيهَا جَمَلٌ أَوْرَقٌ -الَّذِي فِي لَوْنِهِ بَيَاضٌ إِلَى سَوَادٍ-،
وَحَتْمًا سَيَكُونُ مِنْ بَيْنِ الْإِبْلِ أَوْرَقٌ، فَالرَّسُولُ عَالِمٌ بَبَيْتِهِ وَمَا فِيهَا،
فَأَجَابَ الرَّجُلُ: نَعَمْ، وَهَذَا سَأَلَهُ مَسْتَدْرِجًا عَنِ السَّرِّ فِي اخْتِلَافِ لَوْنِهِ
عَنْ لَوْنِ غَيْرِهِ، فَأَقَرَّ الرَّجُلُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُ: "لَعَلَّهُ يَا رَسُولَ اللهِ
يَكُونُ نَزَعَهُ عِرْقٌ لَهُ"، فَاسْتَدْرَجَهُ إِلَى مَا أَرَادَ، وَهَذَا لَعَلَّهُ يَكُونُ نَزَعَهُ

عَرِّقْ له)، فَالزَّمَهُ بِقِيَاسِ هَذَا عَلَى ذَاكَ؛ إِزَامًا لَهُ بِالْحُجَّةِ، وَقِيَمَةً هَذَا
الْأَسْلُوبِ يَظْهَرُ فِي إِجَائِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُسْتَدْرَجَ إِلَى الْحُجَّةِ
الَّتِي لَا يَحِيرُ مَعَهَا جَوَابًا، لِأَنَّهُ تَدَرَّجَ مَعَهُ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ؛ إِقْنَاعًا لَهُ،
وَتَمَكِينًا لِمَا أَرَادَ أَنْ يَحْسِبَهُ بِهِ فِي نَفْسِهِ، وَهَذَا أَبْلَغُ شَفَاءً وَدَوَاءً لِلنَّفْسِ
الْحَائِثَةِ، وَأَقْوَى رَدْعًا وَزَجْرًا لِلْمُعَانِدِ، وَآكِدٌ وَأَلْزَمٌ لِلْحُجَّةِ لِمَنْ كَانَ لَهُ
قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ.

سَابِعًا: الْإِسْتِدْرَاكُ:

تَدُورُ مَعَانِي "دَرَكٌ" حَوْلَ الْإِدْرَاكِ لِمَا سَبَقَ: بِمَعْنَى اللَّحَاقِ وَالْوَصُولِ
إِلَى الشَّيْءِ، وَاسْتِدْرَاكُ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ: حَاوَلَ إِدْرَاكَهُ بِهِ، فَالْإِسْتِدْرَاكُ:
طَلَبَ إِدْرَاكِ أَمْرٍ مَا، أَوْ كَلَامٍ سَابِقٍ فِي حِوَارٍ بَيْنَ السَّائِلِ وَالْمَسْئُولِ،
وَيَكُونُ حِينَ يَعْمَدُ السَّائِلُ إِلَى اسْتِعَادَةِ مَا قَالَ؛ رَغْبَةً مِنْهُ فِي زِيَادَةِ
بَيَانٍ، أَوْ إِضْحَاحٍ، أَوْ تَرْسِيخِ الْحُكْمِ، أَوْ تَغْيِيرِ لَهُ، أَوْ تَأْكِيدِ لِمَا قِيلَ، أَوْ
تَنْبِيهِ لَهُ.

وَقَدْ آثَرَ الرَّسُولُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ التَّعْبِيرَ بِهِ فِي خَمْسَةِ أَحَادِيثَ،
وَجَمِيعُهَا وَرَدَ فِيهَا الْإِسْتِفْهَامُ بِصِيغَةِ وَاحِدَةٍ، هِيَ: كَيْفَ قُلْتَ؟).
مِنْ ذَلِكَ حَدِيثُهُ الَّذِي وَعَظَ فِيهِ الصَّحَابَةَ وَذَكَرَ لَهُمْ فِيهِ: "أَنَّ الْجِهَادَ
فِي سَبِيلِ اللهِ وَالْإِيمَانَ بِاللَّهِ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ، فَقَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ
اللهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللهِ، يَكْفِّرَ عَنِّي خَطَايَايَ؟ فَقَالَ رَسُولُ
اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: نَعَمْ، إِنْ قُتِلْتَ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَأَنْتَ صَابِرٌ
مُحْتَسِبٌ، مُقْبَلٌ، غَيْرُ مُدْبِرٍ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:
(كَيْفَ قُلْتَ؟)، قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتَ فِي سَبِيلِ اللهِ، أَيْكْفِّرَ عَنِّي

خطاياي؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) : نعم، وأنت صابِرٌ
مُحتسب، مُقبل، غير مُدبر إلاّ الدّين؛ فإن جبريل قال لي ذلك (متفق
عليه.

وحديثه صلى الله عليه وسلم إلى الفُرَيْعَةَ بنت مالك؛ حيث سألت
رسول الله صلى الله عليه وسلم: أتنتقل إلى أهلها بعد وفاة زوجها،
ولا سيّما أنّها لم تكن في مسكنٍ له، ولا يجري عليها منه رِزق؟ فقال
صلى الله عليه وسلم) : افعلي(، ثم قال) : كيف قلتِ؟(، فأعادت
عليه قولها، قال) : اعتدّي حيث بلغك الخبر (رواه أبو داود والنسائي.
والقصد من الاستفهام بقوله) : كيف قلتِ؟ (استعادة طرْح السؤال
مرة أخرى عليه صلى الله عليه وسلم، وهذا استدراك؛ لمزيد تنبيه،
وزيادة تأكيدٍ على ما زاده على إجابته في الحديث الأول، وهو الدّين؛
تنبيهًا على أنّ حقوق الناس -ولا سيّما الدّين- لا يكفرها الجهاد
والشهادة في سبيل الله؛ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) : القتل
في سبيل الله يكفر كلَّ شيءٍ إلاّ الدّين (رواه مسلم؛ ولذلك كان النبي
صلى الله عليه وسلم إذا مات الميّت سأل) : هل ترك لدينه من
قضاء؟(، فإن أُجيب أنه ترك وفاءً لدينه، صلى الله عليه، وإن حُدث أنّه
لم يفعل، أمر أصحابه فصلّوا عليه، متفق عليه.

أما في الحديث الثّاني، فاستدرك صلى الله عليه وسلم إجازته الفُرَيْعَةَ
أن تَعْتَدَّ في بيت أهلها بقوله) : كيف قلتِ؟(، فأعادت عليه قولها،
فقال) : اعتدّي حيث بلغك الخبر(، وهذا استدراكٌ لتغيير الحُكم
السابق بجواز أن تعتدّ في بيت أبيها، فأمرها أمرٌ وجوبٍ أن تعتدّ في

بيت زوجها؛ حيث بلغها الخبر؛ كقوله تعالى { وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ
وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا }
(البقرة:234).

وفي الحاليين استدرك النبي صلى الله عليه وسلم بأسلوب الاستفهام،
"فلم؟" وقد كان يكفيه أن يأمر أصحابه أو أحدهم بإبلاغ السائل بما
أراد؛ تعقيباً على ما أجاب به من قبل، لكنه حرص صلى الله عليه
وسلم أن يستدعي السائل في الحاليين، ولنلاحظ التعبير بـ"ثم" في
الحديثين، وهو ما صرحت بدلالته بعض الروايات الأخرى؛ كما في
رواية النسائي من طريق أبي هريرة في الحديث الأول: "...قال): نعم،
ثم سكت ساعة، قال): أين السائل آنفاً؟)، فقال الرجل: ها أنا ذا،
قال): ما قلت؟)، قال): قلت..."، كما حرص أن يستدرك عليه
بالاستفهام، والأمر في الاستدراك محمول على أنه أوجي إليه به في
الحال؛ ولهذا قال صلى الله عليه وسلم): إلاّ الدّين؛ فإن جبريل عليه
السلام قال لي ذلك).

أمّا حرصه أن يستدعي السائل، فلأن الأمر تشريع، واطمئنان على
التبليغ، وأمّا حرصه أن يستدرك السائل باستعادة ما سأل من قبل
بأسلوب الاستفهام، فلمّا يميّز به أسلوب الاستفهام من قدرة على
تنبيه المسؤول، واستثارة وحثّ على الإصغاء لِمَا سيجيب به في المرة
الثانية، ولو استدرك بقوله مثلاً: "هذا جبريل يقول: إلاّ أن يكون
عليك دين" -وهي من طريق عمرو بن دينار من رواية أبي قتادة
أيضاً، ولكن رواية الليث أرجح؛ لكثرتها من طرق مختلفة

عند النسائي والترمذي ومسلم - لاقتصر الدلالة على الإضافة،
وافتقد الكلام ما يحقّقه الاستفهام من تنبيه وإثارة واستدراك.

رابعاً: أسلوب المدح والذم في الحديث النبوي:

وقد وردت أفعال المدح أو الذم في صحيح البخاري في اثني عشر
موضوعاً، على وفق ما يأتي:

أولاً: أفعال المدح:

الصورة الأولى: فعل المدح (نعم)، والفاعل اسم معرف ب(أل)،
والمخصوص:

ومثاله من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم: نعم الرجل عبد
الله، (نعم الجهاد الحج)، في هذين المثالين استخدم النبي عليه الصلاة
والسلام الفعل (نعم)، وهو فعل جامد لإنشاء المدح - على رأي
البصريين -، و(الرجل، والجهاد) على التوالي فاعله، وهما معرفان ب(أل)
الجنسية.

قال سيبويه: "إذا قلت: عبد الله نعم الرجل، فإنما تريد أن تجعله من
أمة كلهم صالح، ولم ترد أن تعرف شيئاً بعينه بالصلاح بعد نعم"، وقد
خص النبي صلى الله عليه وسلم من هذين الجنسيتين (عبد الله، الحج)
على التوالي، وعليه فإن المخصوص مبتدأ خبره ما قبله؛ لأنه لا يختلف
إعرابه تقدماً أو تأخراً، ولأنه تدخل عليه (النواسخ) مقدماً أو مؤخراً،
ولم ترد هذه الصورة في صحيح البخاري في غير هذين الموضوعين.
الصورة الثانية: فعل المدح (نعم)، والفاعل مضاف إلى ما فيه (أل)،
والمخصوص محذوف:

ومثاله من كلام رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: وَإِنَّ هَذَا الْمَالَ
خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ، فَنِعْمَ صَاحِبُ الْمُسْلِمِ مَا أُعْطِيَ مِنْهُ الْمُسْكِينُ وَالْيَتِيمَ وَابْنَ
السَّبِيلِ، حيث ورد في هذا الحديث (نِعْمَ) دالًّا على المدح، وفاعله
مضافًا إلى ما فيه (أَل)، وهو (صاحب) المضاف إلى (المسلم)،
والمخصوص بالمدح محذوف لدلالة ما قبله عليه وهو (المال)، وقد
وردت هذه الصورة في (ثلاثة) مواضع في صحيح البخاري.